وجعل قوله زاداً في البيت مفعولاً لتزود كأنه قال تزود زاداً مثل زاد أبيك ولكنه قدم وأخر وقوله فنعم الزاد
ادرج هنا أشكالها والا فهي هنا رجع في عموم ما ذكر وتبينها ما ذكر أن الفاعل مضمر وما مميز وهو المخصوص بالمدح وأما
قوله تعالى إن الله نعما يعظكم به فذهب محتال لأن يكون هنا إلا أن ما موصوفة وكان التقدير أن الله نعم الشيء شيئاً يعظكم به
فيكون شيئاً مميزاً ويعظكم به صفة له ويحتال أن يكون ما موصولة فاعلاً على قول من جوز ذلك في مثل بئس ما اشتروا به أنفسهم
فيجري فيه القولان في بئس ما اشتروا به إلا أن المخصوص في بئس ما اشتروا به مذكور وهو أن يكفروا والمخصوص هنا محذوف
للعلم به وتقديره أن الله نعم ما يعظكم به ذلك وهو أداء الأمانة والحكم بالعدل بأن نعوتهما المخصوص بالمدح فلهما أحد ما لا
يكون مبتدأ خبره ما تقدم من الجملة وقد تقدم الكلام على ذلك وبيان أنه الحاصل على نعم أنه اسم جنس والايضاح ذلك والثاني
أن يكون خبر مبتدأ كأنه لما تقدم ذكر الفاعل مبهماً قدر سؤال عنه والجواب بقوله هو زيد ثم استدل على هذا المعنى في هذا
المعنى المقصود فصادف في حكم جملة واحدة تعويض هذا المعنى المقصود منها وهذا الثاني أولى من وجهين لفظاً ومعنى أما اللفظ
فلأن المبتدأ إذا كان خبره فعله فالوجه أن لا يتقدم عليه وفي جعل ذلك كذلك خروج عن هذه القاعدة وهو بعيد
وأما المعنى فإنه إذا وقع خبر المبتدأ جملة فلا بد من ضمير ولا ضمير ولا تتوهم أن الرجل للجنس فقد تقدم فساد ذلك
وقد كان وقوع الجنس موقع الضمير جنس شاذاً قليلاً أيضاً وفي حسب المعنى بعد الابهام يناسب التفسير وإذا جعل زيد
خبر مبتدأ كان التفسير فيه محققاً وهو المقصود ومن ليس منه إذا جعل مبتدأ لم يكن فالمحققاً فظهر أن الوجه هو الثاني وأما
ما يلزم فيه حذف المبتدأ فذلك كثير شائع لا شذوذ فيه ولا بعد فلم يبال بإلزام ما تقدم وقد يحذف المخصوص إذا كان معلوماً كقوله تعالى
نعم العبد أي نعم العبد هو وهو ضمير أيوب وهو على الوجه الثاني خبر مبتدأ محذوف أي هو هو وكذلك كل ما لم يخرج كقوله تعالى
نعما يعظكم به وليس ذلك كقوله أنا أنا وشعري شعري وإنما ذلك في قولي زيد أخوك وأشباهه ألا ترى أن الضمير في قوله هو هو
يعود على العبد المخصوص بينهما وهو الشيء المخصوص بالمدح يعود على أيوب فكأن العبد المذكور أيوب فظهر أنه من نحو قولك
زيد أخوك وشبهه وهذا واضح قال ويؤنث الفعل ويثنى الاسمان ويجمعان إلى آخر إنما ذكر ذلك لتعلم أن هذا
الفعل يجري فيه ما يجري في الأفعال من إلحاق العلامة في المؤنث وإن استوى إلحاقها وحذفها وإن كان مؤنثاً حقيقياً لأنه غير
الفعل لأنه غير متصرف فأشبه الحرف فجاز إجراؤها في ترك إلحاق العلامة فكل ذلك سائغ وإنما ذكر التثنية والجمع فلدفع
إبهام من ظن أنه اسم جنس فيتوهم أنه لا يثنى ولا يجمع أو من ظن أنه لما كان للاخ في المدح يلزم فاعله طريقة واحدة
كما في حبذا وكما في الضمير في نفسه وقوله وهند الدار نعمت البلد فألحق العلامة في نعم وإن كان الفاعل البلد لأنه قد علم
أنه قصد به تفسير هنا بالدار إذ التقدير نعمت البلد هي فلما كانت كذلك جاز إلحاق العلامة وشبهه بقوله أن كانت أمك
في كونه أنث الضمير في كانت مع كونه لمذكر وهو من لما كان في المعنى هو الأم فأنثا بتشديد كانت وإن كان الفاعل مذكراً لما
كان لمؤنث مذكوراً في المعنى وإنما يشير في نعمت وإن كان لمذكر لما كان لمؤنث مذكور في المعنى وكذلك البيت قال نعمت زورق
البلد أنث وإن كان الفاعل مذكراً لما كان لمؤنث مذكور في المعنى وبعد قال ومن حق المخصوص
أن يجانس الفاعل لأنه في المعنى نفسه وإذا كان نفسه لزم وجوب مطابقته له وهذا يوضح لك الدلالة على من زعم أنه للجنس ثم

ادرج

ادرج اعتماداً على ذلك وهو قوله تعالى ساء مثلاً القوم الذين كذبوا بآياتنا وذلك أن الفاعل ههنا مضمر مفسر بمثل فيكون التقدير
ساء المثل وذلك القوم وليس مطابقاً للمثل في المعنى فأجاب عنه بأنه على تقدير مضاف مثلاً مثل القوم وعلى ذلك يكون
مطابقاً وكذلك أدرج قوله بئس مثل القوم الذين كذبوا وتقديره لا اعتراض مثل بئس أو ساء وأجيب عنها من أحد ما مثل
ما تقدم وهو أن يكون على حذف المضاف كأنه قال بئس مثل القوم مثل الذين كذبوا والآخر أن يكون الذين كذبوا صفة
للقوم ويكون المخصوص محذوفاً أي بئس مثل القوم المكذبين هو وهو ضمير المثل المتقدم قبل بئس ويعود قوله مثل الذين حملوا
التوراة كأنه قال فبئس الرجل أي بئس الرجل هو وبهذين التأويلين يكون المخصوص مطابقاً فيستقيم المعنى به قال
وحبذا مما يناسب هذا الباب لأنه إنشاء للمدح فهو من الباب في التحقيق فإنه ذكر على حدة لما خصت به من أحكام لفظية وهو أن فاعلها
لا يكون إلا لفظ ذا مخالفاً فاعل نعم وبئس فإن فاعلها على ما تقدم وإنما خصت ذا لأنه من أسماء المبهمة والغرض الإبهام فكان مناسباً
للمعنى المقصود واختص دون أخواتها لأنها اللفظ السابق لأنه مذكر مفرد والمذكر المفرد هو السابق وما عداه فرع عليه على ما تقدم ذكر
علل منع الصرف وعدل عن ضم الفعل وإن كان جائزاً في الأصل على قياس وجب على قول أنه لما نقل إلى معنى الإنشاء جعل على
صيغة مخصوصة تنبيهاً على قصد النقل عما كان عليه فيه ومنها أن تبين ما ضيه واجب ذكره بل يجوز أن يقول حبذا زيد وحبذا رجلاً
زيد ومنها أن المخصوص إذا لم يكن مفرداً مذكراً كان غير مطابق الفاعل في اللفظ كقولك حبذا الزيدان وذلك جعلت على حدة وأصلها
حبب وأما مثل فعلهم وحبذا هامعتوح حيث نقل فيجوز أن يكون من حب الذي أصلها حبب وهو الظاهر لو نقل له في اللفظ ويجوز أن يكون
من حب الذي أصلها حبب ثم غير وهذا أبعد لما فيه من التغيير من غير حاجة قال وهذا اسم يخفى إبهام الضمير في نعم يعني
أنه مبهم غير مراد به معين فأشبه إبهام الضمير في نعم قال ومن ثم فسر بما فسر به يعني أنه مبين بنكرة تبين جنسه كما بين الضمير في نعم
بذلك فيقول حبذا رجلاً زيد كما تقول نعم رجلاً زيد ثم قال إلا أن الظاهر فضل على المضمر بأن استغنوا معه عن المفسر فقيل
حبذا زيد ولم يقل نعم زيد يعني بالظاهر لفظ ذا في قولك حبذا بخلاف نعم إذا كان الفاعل مضمراً فإنه ليس في اللفظ ما يشعر بالفاعل فلما كان
الفاعل ههنا لفظاً مختصاً به استغني عن المفسر ولما لم يكن في نعم لفظ مختص احتيج إلى المفسر ثم قال ولأنه كان لا ينفصل المخصوص
عن الفاعل في نعم وينفصل في حبذا هذا وجه آخر في وجوب ذكر التمييز في نعم وجواز حذفه في حبذا يعني أنه لو لم يفعل ذلك لالتبس الفاعل
بالمخصوص في نعم بخلاف حبذا زيد لأنه كان يلبس في كثير من المواضع لا في كل المواضع وبيان موضع الالتباس أنك لو قلت نعم
السلطان وأنت تريد نعم رجلاً السلطان لم يعرف هل السلطان فاعل أو مخصوص والفاعل مضمر في التقدير بقولك نعم رجلاً السلطان
ما يتعين به الفاعل من المخصوص في هذا وشبهه من مواضع اللبس بخلاف حبذا فإنه معلوم أن فاعلها ذا فإذا ذكر بعده الاسم المخصوص تعين
لذلك ولم يلتبس بالفاعل أبداً والله أعلم قال الشيخ **ومن أصناف الفعل فعلا التعجب** التعجب لا ما
يدل على التعجب إلا ترى أنك لو قلت تعجبت من زيد وأشباهه لم يكن من باب التعجب الذي يعنيه النحويون على الألفاظ التي يدل على
إنشاء التعجب الذي هو بابه النحويون ولم يجد لهم استعمالاً بذلك الصيغ وحصرها في ما أفعله وأفعل به لأن المقصود إنما هو الصيغ فإذا
انحصرت حصل المقصود إلا أن ذكرها باعتبار المعنى أولاً ثم بعد ذلك يذكر ما هي شرط لها باعتبار اللفظ كما يفعل في علم
النحوية قال وهما صيغتان ما أفعله وأفعل به فكنى بأفعله وأفعل عن كل ما يصح أن يبنى عليهما وكنى بالضميرين في المثالين

Copyright © King Saud University